الأمـم المتحـدة

S/PV.4815

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٨١٥**

الأربعاء، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مقداد	(الجمهورية العربية السورية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد شونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

03-47816 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموافقة المجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوات إلى ممثلي السنغال وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا للاشتراك في الجلسة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد نانا اكوفو ادو، وزير خارجية غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد اكوفو ادو (غانا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد بامبا مامدو، وزير خارجية كوت ديفوار.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مامدو (كوت ديفوار) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس: باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد أولوييمي أدينيغي، وزير خارجية نيجيريا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ادينيغي (نيجيريا) مقعدا على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فال (السنغال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: أود أن أرحب بشكل خاص بحضور زميلنا السابق من غينيا، الذي يتقلد الآن منصب وزير خارجية غينيا، معالي السيد فرانسوا فال، في هذه الجلسة. وباسم مجلس الأمن، أرحب به ترحيبا حارا.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد محمد بن شامبس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية).

تقرر ذلك.

باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد محمد بن شامبس، وأن أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

هذا الاجتماع اجتماع استثنائي بكافة المعايير. إن وجود خمسة وزراء والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معنا في هذه الجلسة حدث بحد ذاته، وهو حدث استثنائي أيضا في حياة شعب ليبريا الذي عانى طويلا ويستحق من مجلسنا كل الاهتمام لإنهاء معاناته ووضعه على طريق التقدم والتنمية.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من الرئيس الحالي ومن الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على التوالي. ويعقد مجلس الأمن بعد ذلك جلسة خاصة مع وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسيتمكن أعضاء المجلس من أن يطرحوا أسئلة في الجلسة الثانية.

أعطي الكلمة الآن إلى وزير خارجية غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، معالي السيد نانا أكوفو – أدو.

السيد أكوفو – أدو (غانا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب للأمم المتحدة، من خلالكم، عن عميق تعازي وفدنا بأكمله إزاء الخسائر الفادحة التي منيت بها الأمم المتحدة في بغداد مؤخرا. تغمد الله السيد سيرجيو فييرا دي ميلو والآخرين برحمته وأسكنهم فسيح جناته.

باسم الوفد الوزاري والأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، أود أن أعرب عن تقديرنا للفرصة المعطاة لنا، بمهلة قصيرة، لمخاطبة هذه الهيئة الرفيعة الشأن. وأعتقد بأن هذا مؤشر آخر على الاهتمام الذي أبداه مجلس الأمن على الدوام تجاه الجماعة الاقتصادية وجهودها الرامية إلى تعزيز السلام الدائم في منطقة غرب أفريقيا.

إن الوفد الذي أتشرف برئاسته – والذي يتضمن عضوا سابقا في هذا المجلس، السيد فرانسوا فال، وزير خارجية غينيا، والسيد مامدو بامبا، وزير خارجية كوت ديفوار، والسيد أولوييمي أدينيغي، وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية، وهو شخصية معروفة جدا لأعضاء المجلس، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية، السيد ابن شامبس – حضر هنا بناء على تعليمات من سلطة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية مفادها أن يحاط مجلس الأمن علما وبشكل دائم بالأنشطة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية كجزء من جهودها في تعزيز السلام. وهو شرف مضاعف لي، حيث تشرفت، في ٢٨ نيسان/أبريل، برئاسة وفد آخر لأحيط المجلس علما بالتطورات في كوت ديفوار.

ومن جهتنا، لقد كان شرفا عظيما أن نستضيف بعثة هامة جدا لمجلس الأمن أُرسلت إلى منطقتنا في ٢٠٠١، أدت إلى إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وزارت بعثة أخرى لمجلس الأمن غرب أفريقيا مؤخرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بغية الاطلاع على ما يحدث مباشرة في منطقتنا المضطربة. وجميع هذه الأعمال تقنعنا بان منطقة غرب أفريقيا لا تزال في صميم انشغالات مجلس الأمن وان الجماعة الاقتصادية ممتنة للمبادرات التي اتخذها المجلس.

لقد أتينا هنا اليوم لإحاطة المجلس علما بالوضع في ليبريا، وأهم من ذلك، إحاطته علما بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية، بمساعدة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، لضمان عودة السلام إلى ذلك البلد، الذي مزقته الحرب والذي يواجه وضعا إنسانيا كارثويا. وتلتزم الجماعة الاقتصادية التزاما راسخا بسلام دائم في ليبريا بغرض ضمان الاستقرار ليس في ذلك البلد فحسب، بل أيضا في منطقة حوض نهر مانو بأكملها وفي منطقة الجماعة الاقتصادية بصورة عامة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة على الإسهامات الواسعة التي اضطلعت بها من أجل السلام في سيراليون.

يتذكر أعضاء المجلس أن مبادرات عدة اتخذت لتعزيز السلام الدائم في ليبريا. وهذه المبادرات تشمل الاجتماع الذي نظم في ابوجا في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، إعدادا لمؤتمر المصالحة في ليبريا؛ والاجتماع الثامن لوساطة الجماعة الاقتصادية ومجلس الأمن، الذي عقد في دكار في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، الذي عقد في ياموسوكرو، كوت ديفوار، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ والاجتماع بين المجلس الليبري بين الأديان والجماعة الاقتصادية؛ ومنتدى القيادة الليبرية، الذي عقد في أوغادوغو من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ وحلقة عمل مجلس الأمن حول اتحاد نهر مانو.

وعقب تلك الاجتماعات، اتخذ قرار بإنشاء مجموعة الاتصال الدولية المعنية بليبريا لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في جهودهما لإعادة السلام الدائم في ليبريا ومنطقة اتحاد نهر مانو من خلال الحوار السياسي.

وبعد إجراء اجتماعات بين مجموعة الاتصال؛ والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس الغاني العنيد، جون اغيكوم كوفور؛ وحكومة تيلور في ليبريا؛ وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ ومختلف الجماعات السياسية التي سعت إلى كفالة أوسع تمثيل ممكن بدأت محادثات السلام الليبرية في أكرا في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وكانت محادثات السلام، التي ترأسها الجنرال عبد السلام أبو بكر، رئيس الدولة السابق في نيجيريا، بوصفه الوسيط الذي عينته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ترمي إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والى حمل الأطراف المعنية على توقيع اتفاق سلام شامل.

وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ – بعد أسبوعين من بدء المحادثات – أُبرم اتفاق لوقف إطلاق النار بين حكومة تيلور في ليبريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة التحرير من أجل الديمقراطية في ليبريا والمقاتلين في الصراع الليبري. وبعد التوقيع على وقف إطلاق النار، استمرت المفاوضات وتُوجت بالتوقيع على اتفاق سلام شامل في أكرا – اتفاق أكرا – في ١٨ آب/أغسطس. وقد كانت العملية دون شك شاقة وطويلة، استغرقت أكثر من ثلاثة أشهر، مما اضطر الوسيط خلالها إلى اجتياز المنطقة جيئة وذهابا للالتقاء بقادة حركات التمرد الذين لم يكونوا موجودين في أكرا وبعدد من رؤساء الدول في المنطقة، وهم الرؤساء الذين تضطلع بلدانهم بأدوار جوهرية في حل الأزمة.

وكان أحد العوامل التي أسهمت بصورة كبيرة في إبرام اتفاق أكرا هو في الواقع رحيل شارلس تيلور إلى نيجيريا، وهو الخروج الذي سعى إليه بشدة قطاع واسع من الرأي العام الليبري وقوى منيعة داخل المجتمع العالمي بوصفه شرطا ضروريا لإعادة السلام في ليبريا. وجاء رحيله في احتفال تاريخي في منروفيا في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، شهده من كبار وجهاء القارة جواكيم شيسانو، رئيس موزامبيق والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي؛ وثامو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا والرئيس السابق للاتحاد الأفريقي؛ وجون كوفور، رئيس غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ذلك اليوم، أوفى شارلس تيلور بوعده؛ وسلم السلطة إلى نائبه – الآن الرئيس – موسيس بلاه؛ وغادر البلد إلى منفى اختياري في كالابار، في جمهورية نيجيريا الاتحادية العظيمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن امتنان مجتمع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأسره لنيجيريا، ٠وعلى وجه الخصوص لرئيسها، الرئيس اولوسيغن اوباسانغو، على تصرفه الحصيف المتسم بالحنكة السياسية، ليس بمنح اللجوء السياسي للرئيس تيلور فحسب، وإنما بنشر قوة طليعية من كتيبتين نيجيريتين في ليبريا للمساعدة في بدء عملية تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. وقد نشرت القوات الأولى التابعة إلى قوة الفصل في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتتكون القوة الحالية من ٦٩٦ ١ رجلا، لكن من المتوقع أن يزداد قوامها الإجمالي إلى حوالي ٥٠٠ ٣ بحلول ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونشرت قوة الفصل بمساعدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويعود السلام بصورة تدريجية إلى ليبريا إذ بدأت تصمت المدافع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالأمين العام، ابن بلدي كوفي عنان، وبرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج بوش، على التزامهما الشخصي بقضية السلام في

ليبريا. ولذلك السبب ننظر بقلق كبير إلى التدابير الأخيرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك سحب مشاة البحرية في ليبريا إلى عرض البحر والبيان الذي صدر يوم أمس بأن حكومة الولايات المتحدة ستنسحب من المشاركة المباشرة في تسوية الأزمة الليبرية في ١ تشرين الأول/أكتوبر، حيث من المقرر أن تبدأ عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد مثل التوقيع على اتفاق أكرا خطوة كبيرة نحو تحقيق السلام في ليبريا. وبالتالي، ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولشركائها في القارة الأفريقية وفي بقية المجتمع الدولي أن تعمل معا لضمان التنفيذ الفعال للاتفاق. ويوفر الاتفاق، الشامل في طبيعته، فرصة للتأكيد مجددا على عدد من المبادئ العزيزة جدا بالنسبة إلى الجماعة، أكثرها أهمية تصميم الجماعة على التمسك بسلوك نهج القانوني في شؤون الدول الأعضاء وتفادي – بالرغم من أية عمليات توفيق قد تكون ضرورية للسلام – منح أية مكافأة للتمرد. ولذلك السبب، وبمساعدة رئيس الجماعة وبموافقة قطاعات واسعة من المجتمع الليبري، جاء رئيس الحكومة الانتقالية ونائبه، اللذان من المتوقع أن يتوليا مهام منصبيهما في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، من المجتمع المدني، وليس من المتمردين.

ويشمل اتفاق أكرا وقف أعمال القتال؛ وإيواء المقاتلين ونزع أسلحتهم وتسريحهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ وإعادة هيكلة قوات الأمن؛ والإفراج عن السجناء والمحتجزين؛ ومسائل حقوق الإنسان؛ والمسائل الإنسانية؛ وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع؛ وتسوية المنازعات؛ والمسائل السياسية من قبيل؛ إنشاء لجنة لإصلاح الحكم والإصلاح الانتخابي وتنظيم الانتخابات و الحكومة المؤقتة وإنشاء حكومة انتقالية في جملة أمور؛ وأخيرا، إجراء انتخابات موثوق بها في ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ما هي آفاق التنفيذ الناجح لاتفاق السلام؟ الكثير سيعتمد على ما يلي: تمسك المقاتلين بوقف إطلاق النار والتزام الأطراف بالوفاء بتعهداتها بموجب اتفاق أكرا والدعم المقدم من المجتمع الدولي. إن نشر القوة الدولية لتحقيق الاستقرار وعودة الوكالات الإنسانية وعودة الأشخاص المشردين واللاجئين – الذين بدأ بعضهم في العودة بخطى حثيثة – سيعتمد كله على نجاح وقف إطلاق النار.

ولذلك، ينبغي بذل كل الجهود لمساعدة الجماعة في الاحتفاظ بالقوة الطليعية في ليبريا إلى أن يجري نشر القوة الدولية لتحقيق الاستقرار حتى يتم ضمان وقف إطلاق النار. ونتوقع أن تكون القوة الطليعية التابعة للجماعة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، من ذوي القبعات الزرقاء بوصفها أول عناصر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام التي ستعزز في وقت لاحق بمساهمات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعتقد أن قرار مجلس الأمن للمتابعة الذي دعا إليه القرار ١٤٩٧(٢٠٠٣) المؤرخ ١ آب/أغسطس بغية إنفاذ موعد ١ تشرين الأول/أكتوبر النهائي لبدء عملية الأمم المتحدة سيعكس ذلك التوقع. ومن الجوهري أن يتقيد مجلس الأمن بذلك الموعد النهائي وان يكفل الوفاء به إذا أريد المحافظة على زخم السلام في ليبريا.

وبالمثل، ينبغي أن تعمل المجتمعات الإقليمية والقارية والدولية بانسجام بغية ضمان وفاء مختلف الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاق أكرا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدته الكاملة إلى اللجنة المسؤولة عن مراقبة الاتفاق. وستمكن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ليبريا من تنفيذ برنامج نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وبرنامج إعادة توطين المقاتلين وإعادة تأهيلهم

وإعادة إدماجهم – وهي أمور لها أكبر أهمية إذا أريد المحافظة على السلام الدائم في ليبريا وفي المنطقة.

وفي عام ١٩٩٧، ضاعت فرصة ذهبية لتحقيق نزع أسلحة المقاتلين في ليبريا. إن كلفة تلك الفرصة الضائعة أقبح من أن نراها. ولا يمكننا أن نتحمل تكرار ذلك الخطأ المأسوي. ويجب علينا، جميعا بالترافق، أن نجد الإرادة والموارد لكي نضمن، هذه المرة، التحقيق الكامل لأهداف نزع أسلحة المقاتلين وإعادة إدماجهم.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى عزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة العمل في ليبريا، حتى بعد نشر قوة تثبيت الاستقرار، من خلال مكتب الممثل الخاص للأمين التنفيذي، فضلا عن مواصلة الإسهام بقوات في تلك القوة.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا لمجلس الأمن والأمين العام على الاهتمام والدعم المستمرين. وأشكر أيضا أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التعهد بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الرئيس: أشكر وزير خارجية غانا، والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على التعازي الصادقة التي قدمها للأمم المتحدة ومجلس الأمن في وفاة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وأعضاء فريق موظفيه نتيجة للعدوان الإجرامي على مقر الأمم المتحدة في بغداد.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمد بن شامباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد شامباس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن في هذه المناسبة الخاصة، لتقديم إحاطة إعلامية عن عملية السلام في ليبريا.

منذ الزيارة التي قام بها وفد مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أحرز تقدم كبير في إنهاء الحرب الأهلية ووضع الأساس لإعادة ذلك البلد إلى طريق السلام الدائم. وحقيقة الأمر، إن زيارة المجلس إلى منطقتنا دون الإقليمية لم تعط زخماً وتوفر هيكلاً لتعاوننا وحوارنا المستمر فحسب، بل الأهم أنها كانت محفزاً لمحادثات أكرا للسلام آنذاك. إن تواجد وفد المجلس في أكرا كان حَسِن التوقيت وأكد بقوة دعم الأمم المتحدة، بصفة خاصة، والمجتمع الدولي ككل، لمبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإعادة ليبريا إلى طريق السلام والأمن. لقد شجع الوفد أصحاب المصلحة الليبريين على استخدام الحوار والمفاوضات لتسوية خلافاهم بدلا من العنف والحرب، الأمر الذي دمر بلدهم على مر السنين. وعزز المجلس موقف الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومؤداه أن أي مجموعة تسعى إلى الحصول على السلطة السياسية بقوة السلاح لن تحظى باعتراف المجتمع الدولي، ناهيك عن اعتراف مجلس الأمن.

لقد حذر وفد المجلس من أن أولئك الذين يستخفون بأرواح الآخرين مع الإفلات من العقاب وازدراء القانون الإنساني الدولي لن يفلتوا من العقاب. إلا أنه قدم أيضا الدعم القوي من المجلس لعملية السلام بضمانات بأنه إذا أبدى الليبريون عزمهم على إنهاء الحرب والتوصل إلى اتفاق شامل يعيد البلد إلى الأحوال الطبيعية، سيأذن المجلس بدوره بعملية لحفظ السلام وسيوفر المساعدة الدولية في إعادة البناء والتنمية في ليبريا.

إن علاقة العمل الممتازة بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة الليبرية مثال ساطع على الشراكة التي ينبغي أن تقوم بين هذه الهيئة والمنظمات الإقليمية في معالجة المسائل الإقليمية المتعلقة بالسلم والأمن.

ولا جدال في أننا نكسب الكثير من تعميق التعاون كيما نعالج الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في منطقتنا دون الإقليمية على نحو أفضل من خلال التصدي لمسائل مثل منع نشوب الصراعات، وحسم الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام والشواغل الإنسانية وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك. ونتطلع مخلصين إلى تعزيز العلاقات التي تتطور بانتظام بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نطالب بإنشاء آلية تشاورية تُعقد في إطارها اجتماعات منتظمة بين الأمم المتحدة والجماعة، في نيويورك وفي أبوجا بالتناوب، لمناقشة التطورات في ليبريا، على غرار ما اتبع في حالة سيراليون. ويحدونا الأمل أن القرار الذي نتطلع إلى أن يعتمده المجلس قريبا للإذن بعملية لحفظ السلام، سينشئ هذه الآلية.

إن تعيين السيد جاك كلاين ممثلا خاصا للأمين العام في ليبريا أمر نرحب به أيما ترحيب أيضا. والسيد كلاين كان في أكرا أثناء المرحلة الأخيرة من محادثات السلام. وقد أتيحت له الفرصة للاجتماع مع معظم الشخصيات الليبرية الرئيسية التي سيعمل معها لكفالة التنفيذ الدقيق لاتفاق السلام الشامل. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتطلع بشدة إلى قيام علاقة عمل وثيقة مع السيد كلاين، من خلال السيد فرانسيس بلين، الممثل الخاص للأمين التنفيذي في ليبريا، بصورة أساسية.

ونود أيضا أن نشيد بجهود السيد أبو موسى الذي عملنا معه بشكل وثيق جدا خلال العام الماضي. ونأمل أن يواصل القيام بدور مفيد في ليبريا، لما له من خبرة ومعرفة واسعتين بالأوضاع السياسية والإنسانية في المنطقة دون الإقليمية.

وأركز ملاحظاتي الآن على ثلاث مسائل تتطلب اهتماما خاصا في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي وقعته الأطراف الليبرية. أولا، مسألة المجموعات المسلحة التي دأبت على التنقل بحرية من بلد إلى آخر في منطقة اتحاد نهر مانو وفي غرب كوت ديفوار أيضا. فالمجموعات المسلحة في ليبريا ينخرط في صفوفها عدة آلاف من رعايا البلدان الأخرى في غرب أفريقيا، لكن هناك أعداد كبيرة من السيراليونيين بصفة خاصة. وهذه المسألة تستحق اهتماما خاصا لأن هذه العناصر المسلحة يمكن أن تشكل تهديداً للسلام السائد في سيراليون الآن. وينبغي أن توجه جهود واعية ومتأنية إلى نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة دمجهم في مجتمع غرب أفريقيا. وينبغي بالتأكيد ألاّ يُسمح لهؤلاء بالعودة مرة أخرى إلى بلدانهم المختلفة، مثل سيراليون، بأسلحتهم.

إن عودة السلام إلى ليبريا ينبغي أن يساعد على تعزيز السلام في البلدان المجاورة، لأنه ينبغي ألا تكون ليبريا بعد الآن مصدراً للأسلحة والمجموعات المسلحة التي تزكي الصراعات في المنطقة دون الإقليمية. وضماناً لذلك، ينبغي أن يكون نزع سلاح المقاتلين الليبريين وتسريحهم وإعادة دمجهم جزءاً لا يتجزأ من عملية حفظ السلام. وينبغي أن تتضمن الميزانية المأذون بها لعملية حفظ السلام نزع السلاح والتسريح، وأؤكد على إعادة الدمج بشكل فعال للآلاف من الشباب في مجتمع ليبريا في إطار عملية تشغيل بناءة ومنتجة. وينبغي أن توفر لهؤلاء الشباب المهارات وفرص العمل لأداء أعمال أجدر من اللصوصية والقتل، وهو ما اعتادوا عليه طوال العقد الماضي أو نحو ذلك.

ثانيا، وقد بدأنا نسيطر على الصراع في ليبريا فيما يبدو، لا بد من أن نولي الاهتمام للحاجة الملحة إلى كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. فلم تتجلى الآثار المدمرة لهذه الأنواع من الأسلحة في أي مكان آخر بشكل أوضح مما حدث في ليبريا وبلدان اتحاد نهر مانو، حيث ألحقت الكثير من الضرر بالأبرياء. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تود أن تتعاون مع

المجتمع الدولي لتحديد السبل التي يمكن من خلالها منع ومكافحة والقضاء على السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن هذه السمسرة غير المشروعة في الأسلحة لها دور رئيسي في تيسير النقل غير المشروع للأسلحة إلى المجموعات التي تُمنع من شرائها بشكل قانوني – مثل الدول والجماعات والمتمردين والمجرمين المنظمين والإرهابيين ممن يُفرض عليهم الحظر. ويتعين على الدول المنتجة للأسلحة أن تنشئ سجلاً رسمياً لسماسرة الأسلحة. ونرى أن هذا السجل سيكون وسيلة مفيدة في إبقاء هؤلاء السماسرة على علم بمسؤولياتهم. كما أن القدرة على شطب أشخاص أو شركات من هذا السجل ستكون مؤشراً قوياً جداً لهم على أن بمقدور الحكومات أن ترصد أنشطتهم وأن تراقبها بفعالية أينما كانوا يعملون لضمان أن تكون أنشطتهم محققة لأفضل مصالح الشعوب الأفريقية.

والمسألة الأخرى التي أود أن أسترعي الانتباه إليها هي الحاجة إلى استعراض النظام الحالي للجزاءات ضد ليبريا. فالجزاءات قد فرضت على ليبريا لدورها في دعم الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون ولامتناع حكومة الرئيس السابق تايلور عن احترام قرارات المجلس.

وحكومة الرئيس بلاه المؤقتة لا تشجب اليوم أي دعم لجماعات المتمردين التي قد تسعى إلى الإطاحة بحكومات البلدان المجاورة فحسب، ولكنها تحاول أيضا بناء علاقات حُسن جوار على أساس الصداقة والتعاون. وعلاوة على ذلك، ستبدأ حكومة انتقالية العمل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عملا باتفاق السلام الشامل في أكرا. وستشمل هذه الحكومة كل الفئات وتقوم على الوحدة الوطنية لقيادة ليبريا في فترة السنتين الانتقالية.

ومثلما ذكر وزير الخارجية في غانا، ستواجه الحكومة الانتقالية تحديات جمة. ومما لا شك فيه أن الإبقاء على النظام الحالي للجزاءات سيجعل من المستحيل على الحكومة أن تعمل بفعالية. ولذلك، أود أن أناشد المجلس بشدة النظر في رفع الجزاءات المفروضة حاليا على ليبريا، باستثناء حظر توريد الأسلحة، بغية إرسال إشارة دعم إضافية إلى عملية السلام في ليبريا.

أخيرا، أود أن أسجل عميق تقدير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للأمم المتحدة، وللأمين العام السيد كوفي عنان على التزامه الشخصي لإخراج ليبريا من الهاوية التي وجدت نفسها فيها منذ أكثر من عقد؛ ولإدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية على العمل عن كثب معنا وعلى توفير دعم تقني ومادي بالغ القيمة؛ وبالطبع، مرة أخرى، للجهاز الشديد الأهمية في الأمم المتحدة، ألا وهو مجلس الأمن، على إيلاء أولوية كبيرة للوفاء بمسؤوليات صون السلم والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

الرئيس:. بناء على المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، كلفت بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمن فيهم وزير خارجية غانا، نانا أكوفو أدو، ووزير خارجية كوت ديفوار، بامبا مامودو، ووزير خارجية غينيا، فرانسوا فال، ووزير خارجية نيجيريا، أولوييمي أدينيغي، والممثل الدائم للسنغال، السفير بابا لويس فال، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السفير محمد بن شمباس، بشأن اتفاق السلام الشامل الذي تم التوصل إليه في أكرا، غانا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

”ويرحب مجلس الأمن باتفاق السلام الشامل الذي توصلت إليه حكومة ليبريا، والمجموعات المتمردة، والأحزاب السياسية، وزعماء المجتمع المدني في أكرا، غانا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

”ويقدر مجلس الأمن الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما رئيس الجماعة ورئيس غانا جون كوفور، والأمين التنفيذي محمد بن شمباس، والوسيط الجنرال عبد السلام أبو بكر في التفاوض على هذا الاتفاق.

”ويظل مجلس الأمن قلقا إزاء الحالة في ليبريا ولا سيما حيال استمرار الحالة الإنسانية الصعبة التي يعانيها معظم السكان. ويناشد جميع الأطراف السماح للوكالات والعاملين في المجال الإنساني بالوصول الكامل والآمن والحر.

”ويشدد مجلس الأمن مجددا على ضرورة إشاعة مناخ آمن يسمح باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك رفاه الأطفال وإعادة تأهيلهم، لا سيما المحاربون الأطفال، ويحمي رفاه المدنيين ويوفر الدعم لمهمة العاملين في المجال الإنساني.

”ويشيد مجلس الأمن بالمانحين الذين يقدمون الدعم لنشر بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، ويحث جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي والإمدادات والنقل والدعم المادي للدول الأعضاء المشاركة في القوة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويناشد أوساط المانحين تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى من يحتاجها في ليبريا.

”ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار وتنفيذ جميع التزاماتهم بالكامل بموجب اتفاق السلام الشامل الموقع في أكرا يوم ١٨ آب/أغسطس، بما في ذلك من خلال التعاون الكامل مع بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، والأمم المتحدة، وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة، لإنشاء اللجنة المشتركة للمراقبة التي تشكل جانبا بالغ الأهمية في عملية السلام الليبرية، كما هو مطلوب بموجب اتفاق أكرا.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد استعداده، كما ورد في الفقرة ٢ من قراره ١٤٩٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ لإنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة من أجل مواصلة تحقيق الاستقرار لدعم الحكومة الانتقالية، وللمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في ليبريا“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/14 .

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى الاجتماع في جلسة سرية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.